

حوار نقدي حول فضيحة جنسية بين قياديين إسلاميين

رحمان النوضة (الصيغة 5)

إبراهيم: «... سبق أن قلتها لك ... إذا أردت أن تعرف درجة نضج شعب ما، أنظر إلى مدى تحرر المرأة فيه، أو إلى مستوى تحرر الجنس داخله. وهما مرتبطان. والفضيحة الجنسية الأخيرة، بين قياديين إسلاميين، تذكر بأن شعب المغرب لم ينضج بعد بما فيه الكفاية. بل توجد حركات إسلامية تصر على فرض هيمنة الدين على المجتمع، ولو عبر إبقاء الشعب في انحطاط مجتمعي شامل».

آدم: «وعن أية فضيحة جنسية تتكلم؟»

إبراهيم: تلك التي حدثت مؤخراً، في يوم 20 غشت 2016. حيث تورط فيها مسؤولان قياديان إسلاميان، هما مولاي عمر بن احما، وفاطمة النجار. حيث ضبطتهما الشرطة يمارسان الجنس، على الساعة السادسة صباحاً، داخل سيارة "مرسيدس"، كتب على زجاجها الأمامي «لا تنس ذكر الله»، وكتب على زجاجها الخلفي «هذا من فضل ربي». وقع ذلك في شاطئ "المنصورية"، بين مدينتي الرباط والدار البيضاء. وعمر بن احما، ليس مواطن عادي، وإنما هو دكتور في الشؤون الإسلامية، وأستاذ جامعي. وفاطمة النجار،

ليست مواطنة عادية، وإنما هي أيضا أستاذة. وهما معًا، مارسا "الدعوة الإسلامية" خلال عشرات السنين. وهما معًا، نائب رئيس "حركة التوحيد والإصلاح"، الذراع الدعوي لحزب إسلامي أصولي، هو "حزب العدالة والتنمية". وهما أيضا عضوين مرموقين في هذا الحزب. وهذا الحزب هو قائد الحكومة الحالية.

آدم: هل هذه الفضيحة هي مجرد إشاعة مُختلقة، أم أنها حدث ثابت؟

إبراهيم: ألا تعلم أن «المديرية العامة للأمن الوطني» أصدرت بيانًا ردّت فيه على الشيخ أحمد الريسوني، قالت فيه: أن «عملية ضبط عمر بن احمد وفاطمة النجار حدثت بشكل عرضي [وليس نتيجة لرصد مسبق]، عندما اكتشفت الشرطة سيارة مركونة بشاطئ البحر، عند الساعة صباحًا، وبداخلها الموقوفان، وهما في وضعية مُخلّة، تشكل عناصر تأسيسية لفعل مُجرّم قانونًا... وتم إنجاز محضر بالأفعال المرتكبة، ورفع المحجوزات، والآثار المادية التي تؤكد الفعل الإجرامي⁽¹⁾».

آدم: ولكن، حسب ما تسرّب من محضر البوليس على الأنترنت، قالت فاطمة النجار أنها لم تمارس الجنس مع عمر بن احمد، وإنما ساعدته فقط على القذف.

إبراهيم: إذا قالت ذلك فعلاً، فسيكون تحايلاً لغويا.

آدم: ولماذا؟

إبراهيم: لأن «ممارسة الجنس» لا تنحصر في عملية "الإيلاج". ولأن كل مساعدة على القذف، هي "ممارسة للجنس". كما أن كل "ممارسة للجنس"، يمكن أن تتخللها مساعدة على القذف، سواءً باليد، أو بأي جزء آخر من الجسم. وكون هذه

¹ www.lakom2.com/politique/17633.html.

المساعدة على القذف ناجحة، أو فاشلة، لا ينفي ثبوت وجود "ممارسة الجنس".

آدم: أنت تُحيرني ! بلاد المغرب في حالة غليان بسبب الانتخابات البرلمانية المقبلة (التي ستنظم في أكتوبر 2016)، والناس يناقشون حول من يستحق الثقة من بين السادة عبد الإله بن كيران، وإلياس العماري، وإدريس لشغر، إلى آخره، وأنت تنشغل بفضيحة جنسية ! ولماذا تضيع وقتك في هذه القضية ؟ هذا ليس من عادتك. هل فضائح الجنس هي القضايا الأهم لدى شعبنا اليوم ؟ ألا توجد مشاكل سياسية أخرى تستحق الاهتمام أكثر من هذه الفضيحة ؟

إبراهيم: لم نختَر أن نناقش الجنس. لكن الجنس هو الذي يفرض نفسه علينا في ميدان السياسة. ونقاش الجنس، ليس مستقلا عن السياسة، ولكنه جزء من السياسة. بل قد يفضح نقاش الجنس قضايا خفية ومهمّة في مجال السياسة.

آدم: ولكن لماذا تقترح نقاش هذه الفضيحة الجنسية؟
إبراهيم: لأن هذه الفضيحة الجنسية ستكون لها تبعات أو امتدادات خطيرة. ولأنه، بعدما انفضحت هذه القضية الجنسية، تكلم التنظيم اللذان ينتمي إليهما عمر بن احمد و فاطمة النجار، وهما "حزب العدالة والتنمية"، و "حركة التوحيد والإصلاح"، تكلّما إلى الرأي العام، **كأن المخطئ الوحيد في هذه الفضيحة هو فقط الداعيتين المذكورتين عمر بن احمد و فاطمة النجار.** فقرروا طردهما، وزعموا أن المشكل قد انتهى. وهذا زعم مُضلل، بل ظالم، ومرفوض. وأحس أنه من الواجب عليّ نقد هذا الزعم.
آدم: وأين هو المشكل؟ هذه أمور عادية !

إبراهيم: لا، هذه أمور غير عادية ! في الحقيقة، إذا حللنا أصل الأشياء، وإذا فحصنا ترابط هذه الأشياء، فمن الممكن أن يتبين لنا أن المخطئ الأكبر، ليس هو عمر وفاطمة، وإنما هو "حزب العدالة والتنمية"، و "حركة التوحيد والإصلاح". وإذا كان هذا الطرح سديداً، فسيكون مهماً في ميدان السياسة.

آدم: أووووه... هذا اتهام خطير ! وهل لديك حجج؟ لا يحق لك أن تتهم الإسلاميين الأصوليين إذا لم تتوفر على براهين ملموسة ومقنعة؟

إبراهيم: أظن أن الحجج التي يمكن أن أعرضها عليك دامغة ! لأن الداعيتين، مولاي عمر بن احمد، وفاطمة النجار، وعلى خلاف الإدعاءات، لم يفعلوا سوى تطبيق الأفكار، والتصورات، والمعتقدات الأيديولوجية، التي يحملها، ويؤمن بها، مجمل أعضاء "حزب العدالة والتنمية"، وكذلك "حركة التوحيد والإصلاح". وعليه، فالمخطئ ليس هو الفرع (أي عمر وفاطمة)، وإنما المخطئ هو الأصل (أي "حزب العدالة والتنمية"، و "حركة التوحيد والإصلاح").

آدم: أووووف ! أنت تميل إلى النباش في التفاصيل. ولم تعط إلى حد الآن أية حجة كافية.

إبراهيم: إذا فتحَ صدرك، ووسعت صبرك، يمكن أن أقدم لك بعض الحجج على ذلك.

آدم: هيا، تكلم، عدد حججك. أنا أصغي إليك.

إبراهيم: طيب ! الحجة الأولى، أنه عندما اعتقل عمر وفاطمة، في 20 غشت 2016، قال عمر بن احمد للبوليس، أنه «متزوج عرفياً»، منذ عدة شهور، مع فاطمة النجار. لكن عمر بن احمد لم يثبت توفر شروط ذلك «الزواج العرفي». لأن الشروط الفقهية «للزواج العرفي» (حسب أخيه الشيخ أحمد الريسوني، المتخصص

في تدريس «المقاصد» في الإسلام) هي التالية: موافقة الزوجة والزوج، ووجود شاهدين، وإعطاء صدّاق مُرضٍ.

آدم: وآخاً ... ربّما... أنا لا أدري... زيد... وما هي حجّتك

الثانية ؟

إبراهيم: جاء في نشرة «التجديد»، التي يُصدرها "حزب العدالة والتنمية"، أن قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" كانت، منذ شهر مارس 2016⁽²⁾، انتبه معي، منذ شهر مارس 2016، على علم بوجود علاقة غرامية، أو «زواج عُرْفِي»، بين عمر بن احمد وفاطمة النجار. لأن عمر بن احمد استشار في هذا الموضوع كلاً من عبد الرحيم شيخي، رئيس "حركة التوحيد والإصلاح"، وكذلك محمد الحمداوي، وأحمد الريسوني. وهما عضوان في المكتب التنفيذي لنفس "الحركة". وهم كلهم دهاقنة الدعوة الإسلامية الأصولية في المغرب. وأكدوا كلهم وجود تلك الاستشارة. وكانت "حركة التوحيد والإصلاح" تعرف جيداً أن عمر بن احمد متزوج، وله سبعة أولاد، وأن فاطمة النجار أرملة منذ قرابة سنة، ولها ستة أبناء. وكانت "حركة التوحيد والإصلاح" تعتبر هذه العلاقة عادية، ولو أنها كانت خارجة عن الزواج القانوني. وتناست قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" أن القانون الجنائي بالمغرب يُجرّم مثل هذه العلاقة، ويعاقب عليها في الفصل 490 بشهرين من الحبس، وغرامة 20 ألف درهم.

آدم: وحسب رأيك، لماذا نسيّت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" أن هذه العلاقة، الخارجة عن الزواج، هي مجرّمة من طرف القانون؟

² نشرة «التجديد»، بتاريخ 01 شتنبر 2016، العدد 3887، الصفحة 6. وهي نشرة رسمية

صادرة عن "حزب العدالة والتنمية".

وثيقة "نقد فضيحة جنسية بين قياديين إسلاميين".

إبراهيم: سؤال مهم. قد يأتي هذا النسيان من كون عدد كبير من أفراد الحركات الإسلامية الأصولية تغلب دائماً مرجعية «الشريعة الإسلامية»، على مرجعية القانون الوضعي. وفي ذهنها، المهم هو «الشريعة الإسلامية»، وليس هو القانون الوضعي. الشيء الذي يضرب في الصميم "دولة الحق والقانون". وقد دام هذا الموقف لدى قيادة "حركة التوحيد والإصلاح"، على الأقل، خلال قرابة 5 أو 6 أشهر، من شهر مارس إلى شهر غشت 2016، أي إلى حين اعتقال الداعيتين مولاي عمر بن احمد وفاطمة النجار، وهما «في حالة تلبس زني»، في يوم 20 غشت 2016. آنذاك، تذكرت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" أن حزبها "العدالة والتنمية"، هو الحزب الأول في الحكومة، وأن الرأي العام لن يقبل من هذا الحزب الإسلامي عدم احترام القوانين القائمة (في مجال الأحوال الشخصية). ولم تعبر قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" عن موقف رافض "للزواج العرفي" إلا في بلاغها المؤرخ ب 21 غشت 2016، أي بعد مرور قرابة 5 أو 6 أشهر على علمها بوجود هذه العلاقة غير الشرعية، بين الداعيتين عمر بن احمد وفاطمة النجار. بمعنى أن قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" كانت تتعامل مع هذه العلاقة، بين عمر بن احمد وفاطمة النجار، كشيء عادي، شرعي، ومقبول، إلى حين أن تدخل البوليس، فقالت هذه القيادة فجأة أن هذه العلاقة «مرفوضة». حيث كتبت في بلاغها: «يؤكد المكتب ويجدد رفضه التام لما يسمّى بالزواج العرفي، وتمسكه بتطبيق المسطرة القانونية كاملة في أيّ زواج».

آدم: طيب! هذه حجّتك الثانية. زيد... وما هي حجّتك الثالثة؟

إبراهيم: قبل اعتقال الداعيتين، كانت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" تعرف جيداً، أن عمر بن احمد دخل في علاقة غرامية، أو في علاقة «زواج عرفي»، مع فاطمة النجار. وعلى عكس بلاغ الحركة في 21 غشت 2016، كانت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" تعتبر ذلك «الزواج العرفي» أمراً عادياً. والدليل على ذلك هو أنه، خلال الشهور الأولى (من مارس إلى غشت 2016)، لم تعبر قيادة "الحركة" للداعيتين عن رفض، أو منع، هذا «الزواج العرفي». وإنما كان موقفها هو فقط: «ضرورة التريث ... [نظراً] لما يمكن أن يخلفه من أثر على الأسر، وعلى العمل داخل الحركة»⁽³⁾، ونظراً لأن «رغبتهما يصعب تنفيذها في هذه الظروف» الحالية (حسب ما نُشر في جريدة "التجديد")⁽⁴⁾. فطلبت قيادة "الحركة" من عمر بن احمد أن «يتريثاً» خلال بعض الوقت، قبل تحويل هذا «الزواج العرفي» إلى «زواج قانوني»⁽⁵⁾ (مثلما سبق أن فعل الوزير الإسلامي الحبيب الشوباني مع كاتبته الجميلة في الوزارة سمية بن خلدون). وبعدها نُشر خبر اعتقال الداعيتين من طرف الشرطة (في 21 غشت 2016)، وهما في حالة تلبس في ممارسة الجنس على شاطئ "المنصورية"، **أرادت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" أن تنقذ نفسها من أي تورط في هذه الفضيحة الجنسية، وفكرت في نفسها قبل غيرها.** فأصدرت على الفور بلاغا تعلن فيه: أولاً، «تعلق عضوية الداعيتين عمر بن احمد وفاطمة النجار» من "الحركة"، ومن الحزب (وليس طردهما)، وثانياً، قررت «الرفض

³ نفس المصدر السابق، صفحة 6، العمود الأول.

⁴ نفس المصدر السابق.

⁵ (، ليوم 25 غشت 2016. hona24.ma/27979.html أنظر أيضا: ⁵) (، ليوم 25 غشت 2016. badil.infl/ وانظر أيضا: اسماعيل الحكوتي، على موقع)

التام لما يُسمى بالزواج العرفي». كأنها كانت من قبل تجهل كلَّ شيء عن وجود هذا «الزواج العرفي»، أو العلاقة الغرامية، بين عمر وفاطمة. وكان عمر بن احمد لم يخبرها بأيِّ شيء منذ شهر مارس 2016. بينما أثناء اعتقاله في حالة تلبس، صرح عمر بن احمد إلى الشرطة (حسب مقتطفات من محضر الاعتقال، المُسرَّب على الأنترنت، وحسب ما قاله عمر هو نفسه إلى زوجته الأولى عبر الهاتف، من داخل مخفر الشرطة) أنه «كان منذ مدة متزوجا عرفيا بفاطمة النجار». (وهذا ما أكدّه الشيخ أحمد الريسوني، هو كذلك، في المقال الذي نشره، والذي دافع فيه عن الداعيتين عمر وفاطمة). ولو كان عمر بن احمد صادقاً، لقال إلى البوليس، وإلى زوجته الأولى، أنه كان في «علاقة غرامية» مع فاطمة النجار، وليس في «زواج عرفي»!

آدم: ما طرحته لا يُثبت شيئاً. أنا لا يُعجبني التهجّم على الحركات الإسلامية. أنا أظنّ أنك متحيّز، وأظنّ أن الحركات الإسلامية بريئة. وأفترض أنك تتحامل ضدّ قيادة "حركة التوحيد والإصلاح".

إبراهيم: طيّب ! إن كان تحليلي لا يُثبت شيئاً، قل لي من فضلك في هذه الحالة، لماذا لم تأمر قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" عمر بن احمد وفاطمة النجار، منذ أن علمت بوجود علاقتهما الغرامية في شهر مارس 2016، بأن يُنهيّا فوراً «زواجهما العرفي»؟ لماذا انتظرت قيادة "الحركة" خلال قرابة 5 أو 6 أشهر، إلى حين أن تمّ اعتقالهما في يوم 20 غشت 2016؟ ألا يشكّل هذا الصمت (حول العلاقة الغرامية، أو حول الزواج العرفي) قصورا خطيرا في تدبير، أو في قيادة، "حركة التوحيد والإصلاح"؟ لماذا تقول قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" ما لا تفعل؟ ورغم كلّ تلك

المخالفات، لم تعترف قيادة "الحركة" في بلاغها (الصادر في 21 غشت 2016) بأية مسؤولية في هذه الفضيحة، لا صغيرة ولا كبيرة، لا مباشرة ولا غير مباشرة، لا عقائدية ولا عملية. وحملت كلَّ المسؤولية إلى عمر بن احمد، وإلى فاطمة النجار، وحديهما. بل لم تقدم أي نقد ذاتي. وهذا سلوك غير عادل، وغير نزيه.

آدم: ربّما ... ربّما ... من الممكن أن يكون معك الحق ... هذه حجّتك الثالثة ... زيد ... وما هي حجّتك الرابعة ؟

إبراهيم: بعدما اعتقل البوليس عمر بن احمد مع فاطمة النجار (في صباح 20 غشت 2016)، طلب عمر من الشرطة الاتصال بالهاتف مع زوجته الأولى، من داخل مخفر الشرطة. وأخبر عمر زوجته الأولى بأنه معتقل الآن في مخفر الشرطة، وقال لها أنه «كان منذ مدة في زواج عرفي مع فاطمة النجار». إلى آخره. بمعنى أن عمر بن احمد، وخلال قرابة 5 أو 6 شهور، لم يسبق له أن أخبر زوجته الأولى بإبرام "زواج عرفي" مع فاطمة النجار، إلا بعدما ضبطته الشرطة في حالة تلبّس. وطلب عمر من زوجته الأولى «أن تتنازل له عن المتابعة القضائية» (ضدّ الخيانة الزوجية). ما معنى ذلك ؟ ... معناه أن الزوجة الأولى لعمر لم تكن على علم برغبة زوجها في الزواج ثانية. ومعناه أن علاقة عمر مع فاطمة، والتي ابتدأت قبل شهر مارس 2016، كانت تشكّل «خيانة زوجية»، مخفية، وسريّة. ومعناه أن قيادة "حركة التوحيد والإصلاح"، التي كانت على علم تام بوجود هذه العلاقة (= الخيانة الزوجية)، أو بهذا «الزواج العرفي»، كانت متواطئة مع عمر بن احمد، ومع فاطمة النجار، في ممارسة هذه «الخيانة الزوجية»، وفي إخفائها، ضدّ الزوجة الأولى لعمر بن احمد ! فلماذا سكّنت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" عن هذه «الخيانة الزوجية» ؟ لماذا

شارك كل من عبد الرحيم شيخي، رئيس "حركة التوحيد والإصلاح"، ومحمد الحمداوي، وأحمد الريسوني، عضوي المكتب التنفيذي لنفس الحركة، في إخفاء هذه «الخيانة الزوجية»؟ لماذا لم يغيروا «المنكر»، لا بأيديهم، ولا بلسانهم، ولا بقلبيهم؟ ولماذا لم تخبر قيادة "الحركة"، لا الزوجة الأولى لعمر بن احمد، ولا أبنائهما، ولا الشرطة، ولا أي طرف آخر؟ ألا يشكل السكوت عن هذه «الخيانة الزوجية» وإخفاؤها نوعا من التواطؤ؟ ولماذا انشغلت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" فقط بإنقاذ نفسها من أي تورط في هذه الفضيحة الجنسية، ولو عبر الكذب؟ (وأوضح أن معني الكذب هنا، هو أن قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" أخفت، أو أنكرت، أنها كانت على علم بوجود «زواج عرفي» بين عمر وفاطمة، خلال 5 أشهر على أقل تقدير، قبل حدوث اعتقالهما). ولماذا لم تتجرب قيادة "الحركة" على نشر أي نقد ذاتي تعترف فيه بأخطائها الخاصة؟ ألا يتنافى هذا السلوك مع الأخلاق التي تزعم "حركة التوحيد والإصلاح" الدفاع عنها؟ هل يعقل أن تبني حركة إسلامية أصولية حزبا سياسيا (هو «حزب العدالة والتنمية»)، وأن تدعي أن هذا الحزب هو مبني على أساس الدين الإسلامي، وأن تروج خطابا دينيا وأخلاقيا متشدداً، ولو أن أعضاء هذا الحزب يعجزون هم أنفسهم على الالتزام بتلك المبادئ والأخلاق الدينية؟

آدم: هَمَمَمَم ! ... إوا ... ماذا أقول لك؟ ... هذه تفاصيل ... وهل يلزم أن نفحص كل التفاصيل؟ هل تستحق هذه التفاصيل أن نُضَيِّع الوقت في تحليلها؟

إبراهيم: ولماذا لا؟ إعتبر حوارِي معك مثل رواية أدبية تستمتع بها أثناء وقتك الفراغ. وقل لي بصراحة، أليست التفاصيل مفيدة جداً؟ حيث توجد فعلاً في هذه الفضيحة تفاصيل كثيرة،

تكفي لتحرير كتاب ضخّم. وهذه التفاصيل، هي بالضبط التي تفضح جوانب ذات بُعد مجتمعي، وسياسي، وثقافي. بل تكتسي هذه التفاصيل أهمية فكرية كبيرة، وتستحق أن ندرسها، وأن نحللها. أمّا إذا تجاهلنا التفاصيل، فسيصبح كلامنا سطحياً، وبدون فائدة! ... ومن بين التفاصيل الأخرى المهمة، مسألة «وصاية الأبناء على الأم الراشدة»!

آدم: ربّما... ربّما... هذه هي حجّتك الخامسة... لكن، ما علاقة موضوع الداعيتين عمر وفاطمة بموضوع «وصاية الأبناء على الأم الراشدة» التي ذكرتها سابقاً؟

إبراهيم: فعلاً! ألم تلاحظ أن أبناء فاطمة النجار، وكذلك قيادة "حركة التوحيد والإصلاح"، تعاملوا مع الأستاذة فاطمة النجار كما لو كانت كائناً قاصراً؟ فهذا الصّف من التعامل مع المرأة (من قبل الحركات الإسلامية الأصولية) لا يفاجئ أحداً. فبمجرد أن علم أبناء فاطمة النجار (في مارس أو أبريل 2016) بخبر وجود علاقة غرامية، أو «زواج عرفي»، بين أمهم وعمر بن احمد، اتصلوا فوراً بقيادة "حركة التوحيد والإصلاح"، وعبروا عن «رفضهم المطلق» لهذه العلاقة، ولمشروع «زواج» أمهم⁽⁶⁾. والغريب هو أن أبناء فاطمة النجار نصّبوا أنفسهم "أولياء" على أمهم، رغم أنها راشدة، أستاذة، وعقلها سليم، وداعية قيادية في "الحركة"، وتدرك كيف تدبّر حياتها الشخصية. واتخذوا مواقف محافظة أكثر من مواقف أمهم. (هنا تُصبح الأم ضحية للتربية التي لقيتها لأولادها). وحتى أمهم فاطمة النجار، تعاملت مع "وصاية" أبنائها، المتطفلة على حياتها الشخصية، كشيء عادي، مشروع، ومقبول. ولو كانت

⁶ نشرة "التجديد"، العدد 3887، الصادر في 07 شتبر 2016.

امرأة أخرى حَدَائِيَّة، أو ديمقراطية، في مكان فاطمة، لما قبلت هذا التدخل في شؤونها الشخصية.

آدم: وأين هو المشكل؟ أنا لا أرى أيَّ مشكل في وصاية الأبناء على أمهم، عندما تريد أن تتزوج مرةً إضافية. هذه أمور عادية.

إبراهيم: يمكن إبراز عدة إشكالات. ومنها مثلاً: هل «وصاية الأبناء على الأم» معقولة أو مقبولة؟ هل «وصاية الأبناء على الأم» ناتجة عن تربيتهن الإسلامية الأصولية، أم عن ماذا؟ ألا تُشكّل «وصاية الأبناء على الأم» مجرد مظهر من مظاهر "الفكر الذُّكوري"؟ ولماذا قبلت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" «وصاية» أبناء فاطمة النجار على أمهم، ولماذا لم تعبر عن رفضها أو شجبها؟ وهل يُعقل تدخل الأبناء في الشؤون الشخصية لأمهم، رغم أنها راشدة؟ ومن يضمن لنا أن الأبناء، «الأوصياء على أمهم»، سيغلبون مصلحة أمهم على مصالحهم الشخصية الخاصة؟ ألا يشكّل موقف الأبناء من زواج أمهم مجرد موقف عاطفي، أو ذاتي؟ ألا تجسد «وصاية الأبناء» على أمهم الراشدة احتقاراً سافراً لها؟ هل يكفي أن يكون شيء ما (مثل الوصاية على المرأة الراشدة) مذكوراً في «الشريعة الإسلامية» لكي نقبل به دون تفكير، ولا تساءل، ولا نقد، ولا تقويم؟ وهل يعقل حرمان النساء الراشدات من التحكم في شخصياتهن، وفي أجسادهن، وفي حياتهن؟ فإذا كان الإسلاميون الأصوليون يظنون أن عقل المرأة هو منعدم، أو هزيل، بالمقارنة مع عقل الرجل، إلى درجة وجوب فرض "الوصاية" على كل أنثى، فليتجرأ الإسلاميون الأصوليون على التصريح بذلك بشكل علني، وواضح. عليهم أن لا يختبئوا وراء نصوص دينية

قديمة. ويلزمهم في هذه الحالة، على الأقل، أن يفسروا لنا مثلاً: لماذا تتفوق الفتيات على الفتيان في الدراسات الجامعية العلمية؟ آدم: ... أم م م م ... أرى ماذا تقصد ... أنا لا أعرف جيداً ... ومن يدري؟ ... قد يكون معك الحق ... طيب ! هذه حججك الخامسة. زيد... وما هي السادسة؟

إبراهيم: بعدما أصدرت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" بلاغها الأول، ثم الثاني، اللذين تبرأت فيهما من عمر بن احمد، وفاطمة النجار، قام أشخاص آخرون (مثل الشيخين أحمد الريسوني، ومحمد الفيزازي⁽⁷⁾)، من داخل أعضاء "حركة التوحيد والإصلاح"، أو من المتعاطفين معها، أو من تيارات أخرى إسلامية أصولية، قاموا برؤود أفعال مخالفة، ومنتقدة لقيادة "حركة التوحيد والإصلاح". ودافعوا بشدة عن الداعيتين عمر بن احمد وفاطمة النجار، وعبروا على أن «زواجهما العرفي هو شرعي، ومقبول، ويتطلب الدعم والمؤازرة أمام المجتمع»! ورغم أن قيادة "حركة الإصلاح والتوحيد" عبرت عن موقف رافض، ومتأخر، ل «الزواج العرفي»، فالواقع العنيد هو أن فئات واسعة من أعضاء وأنصار الحركات الإسلامية الأصولية كانت، ولا زالت، وستبقى، تؤمن ب «الزواج العرفي»، وتدافع عنه. وفي هذا الصدد، سبق لوزارة العدل بالمغرب أن قالت أن عدد حالات «الزواج العرفي»، أو «زواج الفاتحة»، يُقدَّر في كل عام ب 35 ألف حالة. وإذا كانت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" قد قررت «تعليق عضوية الأخوين عمر وفاطمة»، بسبب ممارسة هذا «الزواج العرفي»، فإن هذا القرار لا ينهي المشكل. حيث لم تقل لنا قيادة "حركة التوحيد والإصلاح"

⁷ تصريح الشيخ محمد الفيزازي لموقع "الأيام24"، في 26 غشت 2016. (www.alayam24.com/articles-) (27739).

ماذا ستفعل مع أعضاء وأنصار الحركات الإسلامية الأصولية الذين لا زالوا يدافعون بحماس عن فكرة «الزواج العرفي»؟ هل ستنتظر قيادة «حركة التوحيد والإصلاح» إلى أن يمارس هؤلاء الأعضاء هم أيضاً هذا «الزواج العرفي»، وإلى أن يحصلوا في فضيحة جنسية، لكي تطردهم، هم بدورهم؟ ألا تحس قيادة «حركة التوحيد والإصلاح» أن هذه المعتقدات تشكل خطراً على المجتمع؟ ألا ترى قيادة «حركة التوحيد والإصلاح» أن الضحية الأولى لمخلفات «الزواج العرفي» هي أولاً النساء، وثانياً الأبناء الصغار، وليس الرجال؟ ولماذا ظلت «حركة التوحيد والإصلاح»، وكذلك من شابهها من الحركات الإسلامية الأصولية، وخلال عقود متوالية، لا تُبالي بمطالب الجمعيات النسوية التي تدافع عن حقوق النساء، والتي ظلت تُنبه إلى ما تعانيه النساء من معاناة، وعذاب، وشقاء، من جراء «الزواج العرفي»، ومن جراء مجمل السلوكيات الذكورية الأخرى الجائرة، التي تمس المرأة في سلامتها، أو في كرامتها؟ المهم إذن، هو أن فضيحة «الزواج العرفي»، لا يعني فقط عمر بن احمد وفاطمة النجار (مثلما زعمت قيادة «حركة التوحيد والإصلاح»)، وإنما يهم مجمل الحركات الإسلامية الأصولية، ويهم كل المجتمع.

آدم: ... إِيييه ... نعم ... بصراحة، لم يسبق لي أن فكرت في هذا الموضوع من هذه الزاوية. أنتم العقلانيون الجدليون تفتشون عن القملة في تل من التبن.

إبراهيم: ها، ها، ها، ... هذه ليست قملة، بل هي فيلة، يراها كل عاقل!

آدم: هي، هي، هي، ... أيوا فيلة هذي... لا يهم ... زيد... ما هي الآن حجتك السابعة ؟ والأحسن هو أن تلخص كلامك، وأن تقول لي ما هو الجوهر في فضيحة عمر بن احمد وفاطمة النجار ؟

إبراهيم: الجوهر في فضيحة عمر بن احمد وفاطمة النجار، ليس هو لجوء شخصين محددين (الداعيتين) إلى ممارسة الجنس خارج إطار الزواج القانوني، وليس هو العمل ب «الزواج العرفي»، مثلما ادعت قيادتي "حزب العدالة والتنمية"، و"حركة التوحيد والإصلاح"، في بلاغيهما المذكورين. وإنما الجوهر في هذه الفضيحة هو التالي: تعيش الحركات الإسلامية الأصولية باستمرار في حالة تذبذب بين شيئين متناقضين، وهما مرجعية «الشريعة الإسلامية»، ومرجعية «القانون الوضعي». تارة تقتصر الحركات الإسلامية على مرجعية الدين، وتارة أخرى تستعمل مرجعية العقل. فهذه الحركات الإسلامية الأصولية تتحكم في بعض القضايا إلى «الشريعة الإسلامية» وحدها، حين تكون في صالحها. وفي قضايا أخرى تتحكم إلى القانون الوضعي وحده، حينما يكون في صالحها. ومن فترة لأخرى، يبرز تناقض صارخ بين ما هو موجود في «الشريعة الإسلامية»، وما هو موجود في القانون الوضعي. ومن بين هذه الحالات، نجد بالضبط مثال «الزواج العرفي». فهو مشروع تماماً في «الشريعة الإسلامية» (حسب كثير من الفقهاء)، لكنه مُصنّف في القانون الجنائي الحالي ك «جريمة زنى». وما ينطبق على «الزواج العرفي»، ينطبق أيضاً على «زواج الفاتحة»، وعلى «زواج المتعة»، وعلى «نكاح ما ملكت أيمانكم»، إلى آخره. والغريب هو أن بعض الفئات من الحركات الإسلامية الأصولية يريدون، في نفس الوقت، الاستفادة من «الشريعة الإسلامية» حينما تكون في صالحهم (مثلا الزواج العرفي)، ويريدون الاستفادة من

القانون الوضعي حينما يكون في صالحهم (مثلا الوصول إلى الحكومة عبر الحصول على أغلبية الأصوات في الانتخابات العامة). والخطير هو أن معظم الحركات الإسلامية الأصولية يريد فرض «أَسْلَمَة الدولة»، وفرض «أَسلمة القانون الوضعي»، وفرض «أَسلمة المجتمع»، وفرض «الشريعة الإسلامية»، على كل المواطنين، سواء بواسطة الحيلة، أم بواسطة القانون، أم بالعنف، أم بالحرب الأهلية⁽⁸⁾، مثلما حدث ذلك، مراراً وتكراراً، في العديد من البلدان، كآفغانستان، وإيران، وباكستان، والعراق، وسورية، واليمن، والصومال، والجزائر، ومصر، والسودان، وليبيا، إلى آخره! ويتظاهرون بكونهم لا يُدركون أن هذه الطموحات الإسلامية الأصولية تتنافى مع دولة الحق والقانون، وتتناقض مع الديمقراطية⁽⁹⁾، وتتعارض مع حقوق الإنسان، وتُعاكس روح القانون الوضعي.

آدم: أَمَّ مَّ مَّ ... ولكننا شعب مسلم!
إبراهيم: حتى ولو كان الشعب مسلماً، فهذا لا يبرر إجبار كل المواطنين على التدين، وعلى التعبّد. على عكس ذلك، الجوهر في الديمقراطية، هو فصل الدين عن الدولة، والعمل بحريّة العقيدة، وحرية العبادة، وكذلك حرية عدم العبادة.
آدم: غريب! ألاحظ أنك لا تنتقد فقط الداعيتين المذنبتين، عمر بن احماد وفاطمة النجار، وإنما تنتقد الحركات الإسلامية في مجملها.

⁸ أنظر: بن كيران يستشهد بفتوى ابن تيمية ويوظفها في القتل والاستشهاد والدم والبلاء .
(<https://www.youtube.com/watch?v=ocz3XSTUDkw&feature=share>)

⁹ أنظر وثيقة: "يستحيل تحقيق الديمقراطية بدون فصل الدين عن الدولة"، رحمان النوضة.
ويمكن تنزيلها من مدونة الكاتب: (<http://LivresChauds.Wordpress.Com>)

إبراهيم: وهل تريد مني أن أنتقد الفرع، وليس الأصل؟
آدم: على كل حال، من حقك أن تنتقد من تشاء... زيد... هل
لديك الآن حجة ثامنة؟

إبراهيم: بالضبط! الحجة الثامنة هي أن عمر وفاطمة هما
مجرد ضحايا فكر ديني محدد. وكل محاسبة لعمر وفاطمة لا تمتد
إلى مستوى نقد ذلك الفكر، ستكون محاسبة ناقصة، أو سطحية.
فمن المؤسف أن نلاحظ أن قيادة "حركة التوحيد والإصلاح"،
وكذلك مجمل الأحزاب والحركات الإسلامية الأصولية، ليست في
مستوى المسؤولية. فهل يصح أن «الزواج العرفي» هو العنصر
الوحيد غير المعقول الموجود في «الشريعة الإسلامية»؟ وهل يعقل
أن تنتظر الحركات الإسلامية الأصولية، في كل مرة، حدوث فضيحة
مجتمعية مدوية، لكي تكتشف أن شيئاً ما لا يمكن قبوله في
«الشريعة الإسلامية»؟ وإلى متى ستستمر الحركات الإسلامية
الأصولية في تناول مساوئ «الشريعة الإسلامية» عبر عزل كل قطعة
صغيرة، الواحدة تلو الأخرى، بدلاً من تناول كل القطع كاملة، ودفعة
واحدة؟ لماذا لا تقدم الأحزاب والحركات الإسلامية الأصولية على
دراسة منهجية وشمولية، تهدف إلى اكتشاف ونقد كل العناصر
غير المعقولة الموجودة في «الشريعة الإسلامية»؟ متى ستتجرأ
الحركات الإسلامية الأصولية على الاعتراف أن تاريخ صلاحية
«الشريعة الإسلامية» قد انتهى منذ أكثر من ألف عام؟ متى
ستدرك أن «الشريعة الإسلامية» تتناقض كلياً مع الديمقراطية، ومع
حقوق الإنسان، ومع دولة الحق والقانون؟ متى سيدرك الإسلاميون
الأصوليون أن «الشريعة الإسلامية» تكبل الإنسان بدلاً من أن
تحرره؟

آدم: أَوْوُوه... ذهبتَ بعيداً في تفكيرك... ربما... ربما... ولماذا لا ؟ ... هذا تساؤل مشروع... بل قد يكون تفكيراً منطقياً... لكنني لا أرى إلى أين تريد أن تصل. قل لي إذن: كيف تفهم أنت بنفسك الحجج أو العناصر السابقة التي حللتها ؟ هل لديك استنتاجات محددة ؟ وما هي خلاصتك مما طرحته ؟

إبراهيم: من بين خلاصات التحليل المقدم أعلاه، أن **المخطئ في هذه الفضيحة الجنسية، ليس هو عمر بن أحمد و فاطمة النجار، وحدهما فقط، مثلما زعمت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح". وإنما المخطئ هو مجمل أعضاء وأنصار الحركات الإسلامية الأصولية، بفكرهم، ومعتقداتهم، حول الدين، وحول المرأة، وحول الجنس.** حيث لا يمكن أن يؤمن اليوم ب «الزواج العرفي»، أو ب «تعدد الزوجات»، أو ب «وصاية الأبناء على الأم الراشدة»، أو ب «قصور عقل المرأة»، أو ما شابه ذلك، سوى من يرفض بتعمد مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين المرأة والرجل ! وإذا كان أعضاء وأنصار الحركات الإسلامية يعجزون هم أنفسهم على الالتزام بمبادئ وقواعد خطابهم الإسلامي الدعوي، مثلما إتضح في هذه الفضيحة الجنسية، فيجب عليهم أن يكفوا عن مغالطة أنفسهم، وعن مغالطة الشعب. عليهم أن يروا، وأن يعترفوا، أن «الشريعة الإسلامية» لا تصلح لعصرنا، وتتناقض مع الديمقراطية، ومع حقوق الإنسان. فهم يزعمون أنهم يقدرّون على معالجة كل مشاكل المجتمع بأيدولوجيتهم الدينية. لكنهم لا يستطيعون في الواقع لا فهم، ولا معالجة، أي مشكل من مشاكل مجتمعنا. وعند الاصطدام بأي مشكل مجتمعي، يقولون لنا دائماً نفس الشيء: «حلّ هذا المشكل المجتمعي يكمن في الرجوع إلى الدين، وإلى العبادة»! بينما الرجوع

إلى العبادة، يبقى مجرد رجوع إلى العبادة، ولا يمكن أبداً أن يقدر على معالجة أيّ مشكل مجتمعي مهما كان.

آدم: آه... إوا... ماذا أقول لك؟ ... لا أعرف ماذا أقول لك... إبراهيم: لا، إذا حررت نفسك من بعض المعتقدات المطلقة، وإذا تخلّصت من مواقفك المُسبّقة، والقاهرة، يمكن أن تقول أشياء كثيرة ومهمة. وفي ختام حوارنا هذا، قل لي مثلاً، وبصراحة: هل في قرارة نفسك، أو هل في عمق عقلك، هل تعتبر أن عمر بن أحمد و فاطمة النجار هما مُذنبين، أم بريئين؟

آدم: ... ء ء ... إوا... ماذا أقول لك؟ ... أظن... بصراحة... هما مذنبان! والدليل على ذلك هو محضر الشرطة. إبراهيم: لا يا مواطن، هذا خطأ! هذا كلام غير دقيق! عمر و فاطمة ليسا مذنبين بشكل مطلق. البراءة، أو الذنب، أو الجريمة، لا معنى لها، ولا مشروعية لها، إلاّ طبقاً لمرجعية محددة. فما يُعتبر جريمة في نظام قيميّ محدد، هو براءة في نظام قيميّ آخر. فأعرض عليك المرجعيات القيميّة (systèmes de valeurs) الثلاثة التالية:

(1) - من وجهة نظر فهم إسلامي أصولي ل «الشريعة الإسلامية» (مثلما يُروّج لها بعض فقهاء الدين)، فإن عمر بن أحمد و فاطمة النجار هما بريئين، لأنّ علاقتهما الجنسية تدخل ضمن «زواج عرفي»، شرعي، ومقبول (مثلما كتب أحمد الريسوني، والشيخ محمد الفيزازي). لكننا، في هذا الإطار، نقول لهؤلاء الإسلاميين الأصوليين: إذا كان هذا «الزواج العرفي» حقاً صحيحاً، ومقبولاً، فإننا نودّ أن يستمتع به كلّ المواطنين، رجالاً ونساءً، وبالتساوي، وخاصة منهم الشبان، والمراهقون، والعزاب، الذين تجعلهم أوضاعهم المجتمعية عاجزين على توفير الشروط المادية

الضرورية لعقد زواج قانوني (ومن هذه الشروط: الحصول على شغل، وعلى سكن، وعلى مدخول كافي). ولا تقبل بأن يكون هذا «الزواج العرفي» امتيازاً خاصاً فقط بزعماء الحركات الإسلامية الأصولية.

(2) - من وجهة نظر فهم إسلامي أصولي آخر ل «الشريعة الإسلامية» (مثلما يدافع عنها فقهاء إسلاميون أصوليون آخرون)، فهذه العلاقة الجنسية بين عمر وفاطمة تعتبر «زني»، وعقوبتها في هذا الفهم «للشريعة الإسلامية»، هي «الرجم حتى الموت». لكننا، في هذا الإطار، نقول لهؤلاء الإسلاميين الأصوليين : رجم الزاني والزانية هو معاملة قاسية، أو حشية، وكل إنسان ذو عقل سليم، لن يقبل هذه المعاملة القاسية، حتى ولو تعلق الأمر بخصومه.

(3) - من وجهة نظر القانون الجنائي المغربي الحالي، تقول مادته رقم 490: «كل اتصال جنسي غير شرعي، بين رجل وامرأة، لا تربط بينهما علاقة زوجية، تُكوّن جريمة الفساد، ويُعاقب عليها بالحبس من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر، وغرامة من 2 000 إلى 20 000 درهم، أو إحدى هاتين العقوبتين».

(4) - من وجهة نظر دولة الحق والقانون، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، فقد سبق لرحمان النوضه أن كتب : «معظم الدول الديمقراطية في العالم، تعتبر كل علاقة بين رجل وامرأة، إذا كانا راشدَيْن، وغير مرتبطين بزواج قانوني، وإذا كانت علاقتهما سلمية، وبالتراضي المتبادل، وإذا لم تكن هذه العلاقة تشمل قاصراً، ولا معوقاً ذهنياً، وإذا لم يشترك منها أي طرف ثالث (مثلما يحدث في حالة "الخيانة الزوجية" المُشْتَكَى منها)، فإن هذه العلاقة لا تعتبر جريمة، ولو تخللتها علاقة جنسية (خارج الزواج القانوني)، ولا يحقّ، لا للدولة، ولا لأي طرف آخر، أن يتدخل فيها،

ولا أن يعاقب عليها»⁽¹⁰⁾ ! وعليه، فمن وجهة نظر دولة القانون، وحقوق الإنسان، فإن عمر بن احمد وفاطمة النجار هما بريئين. ولا يحق للدولة أن تعتقلهما، كما لا يحق لأية هيئة دينية أن تتدخل في شؤونهما الشخصية، ولو فُوجئًا، أو ضُبطًا، وهما يمارسان الجنس، خارج إطار الزواج القانوني. أما إذا اشتكت الزوجة الأولى لعمر بن احمد ضد "خيانة زوجية"، فذاك موضوع آخر، يلزم معالجته بالتالي هي أحسن.

آدم: فهمتُك ! لا توجد جريمة مطلقة. ولا تكون جريمة معينة ثابتة إلا طبقا للمرجع القيمي الذي نَحْتَكِم إليه. وما هو جريمة في مرجع قيمي محدد، قد يُعتبر فعلا عاديا، أو مشروعًا، في مرجع قيمي مخالف.

إبراهيم: بالضبط !

آدم: وماذا سنفعل الآن ؟ المشكل محير. فإذا كان عمر وفاطمة بريئين من وجهة نظر نظام قيمي محدد، فهل يحق أن نُخضع عمر وفاطمة لعقوبة معينة تَبَعًا لنظام قيمي آخر ؟ هل نَفْعَل القانون الوضعي، أم "الشريعة الإسلامية"، أم حقوق الإنسان ؟ لأن عمر وفاطمة هما مجرمين من وجهة نظر القانون الجنائي القائم حاليا بالمغرب. وهما في نفس الوقت بريئين من وجهة نظر فهم محدد ل «الشريعة الإسلامية»، أو من وجهة نظر حقوق الإنسان. والحاصل في الواقع هو أنه، يوجد خلاف غريب فيما بين الإسلاميين الأصوليين هم أنفسهم حول الفهم الصحيح ل «الشريعة الإسلامية»: البعض يقول أن «الشريعة الإسلامية» تبيح "الزواج العرفي"، أو ما شابه هذه العلاقة المعنية؛ والبعض الآخر يقول أن

10 كتاب : أية علاقة بين الدين والقانون، رحمان النوضة.

«الشرية الإسلامية» تصنّف "الزواج العرفي" كزني، أو كدعارة مُحَرَّمَة! ما العمل إذن؟ هذا مُحير!

إبراهيم: هنا نسأل أعضاء وأنصار "حزب العدالة والتنمية"، و"حركة التوحيد والإصلاح"، بما فيهم الشيوخ البارزين عبد الإله بنكيران، ومصطفى الرّميد، وأحمد الريسوني، وعبد الرحيم شيخي، وسعد الدين العثماني، وعبد الله بوانو، إلى آخره: «تصوّروا أنكم قضاة، وقولوا لنا بصراحة ونزاهة: ما هي العقوبة التي تفضّلون تطبيقها على الشّيخين المتورّطين عمر بن احمد وفاطمة النجار؟ هل تفضّلون تطبيق المادة 490 من القانون الجنائي، وعقوبتها هي ثلاثة أشهر من الحبس، أم أنكم تفضّلون تطبيق حدّ «الشرية الإسلامية»، التي تحكّم ب «الرجم حتى الموت»؟ لكن إن كنتم تفضّلون خياراً ثالثاً، هو التسامح، والتفهم، واللطف، ودولة الحق والقانون، وحقوق الإنسان، فإننا نتفق معكم، ونساندكم، لكننا نطلب منكم، في هذه الحالة، أن تكونوا، على الأقل، منطقيين مع أنفسكم، وأن تقبلوا تعميم هذا التسامح على كل المواطنين، بلا استثناء، نساءً ورجالاً. وأن لا تعملوا بقانون "الكيل بمكيالين". وأن لا تتحدثوا لنا، من الآن فصاعداً، لا عن «الدولة الإسلامية»، ولا عن هذه «الشرية الإسلامية» المتطرّفة، وغير الإنسانية، التي تعجزون أنتم بأنفسكم عن الالتزام بأحكامها! فاختراروا ما تريدون، وكونوا منطقيين مع أنفسكم! أمّا أنا، فلا أقبل منكم أن تُضحوا بعمر بن احمد وفاطمة النجار، ك «كبشيّ فداء»، مثلما فعلتم، بلا شفقة، ولا رحمة. لأن النتيجة الآن هي تحطيم عائلة عمر بن احمد، وخلخلة عائلة فاطمة النجار، وعدم استقرار العائلة الجديدة المكوّنة من زواج عمر وفاطمة. ولأن الحقيقة الساطعة، هي أنكم كلّم شركاء في مسؤولية هذه الفضيحة الجنسية المؤلمة، وفي مسؤولية

أمثالها الكثيرة بالمغرب، التي تعدّ، مع الأسف، وفي كل يوم،
بعشرات الآلاف !

آدم: أظنّ أن "حركة التوحيد والإصلاح"، وكذلك "حزب
العدالة والتنمية"، يتمنون بشغف قوي أن يجد القضاء حيلة معينة
لكي لا يحكم علي مولاي عمر بن احماد وفاطمة النجار بثلاثة أشهر
من الحبس (طبقاً للفصل 490).

إبراهيم: في حالة حدوث مثل هذه "التمييز"، فسيكون نوعاً
من النفاق، أو من التطبيق الانتقائي للقانون، أو من الإفلات من
العقاب، أو من استغلال النفوذ.

آدم: واعلّاش؟

إبراهيم: اعلّاش؟! هوه! ألا ترى لماذا؟ إلى متى نطبق
تركيز تطبيق القانون الجنائي على أفراد الشعب المعزولين،
والفقراء، والضعفاء؟ لماذا لا يطبق القانون الجنائي على الكبار
مثلما يطبق على الصغار؟ متى سيعامل كل المواطنين بالتساوي
أمام القانون؟ هل حتى الإسلاميين الأصوليين سيطبقون القانون
بطريقة تمييزية؟ أتذكر بهذا الصدد مثلاً آخر معبراً، هو قضية
الصحافي الشاب المعارض هشام المنصوري (34 سنة)⁽¹¹⁾. وقد
حدثت قضيته (في مارس 2016)، قبيل وقوع قضية عمر بن
احماد وفاطمة النجار.

آدم: حدثت قضيته إذن بشكل متزامن تقريباً!

إبراهيم: نعم. وحسب «الجمعية المغربية لصحافة
الاستقصاء»، تعتقد أن البوليس كان يرصد تحركات هشام

¹¹ أنظر الموقع الإلكتروني:

http://www.huffpostmaghreb.com/2015/04/01/hicham-mansouri-arrestati_n_6985780.html

المنصوري، ربّما بهدف العثور على مبرر لإدانته. ولما لاحظ البوليس أن هشام تعرّف على امرأة، ثم دخل معها إلى شقته (في 17 مارس 2016)، هجم البوليس عليه داخل بيته، ولم يترك للمسكين هشام المنصوري حتى الوقت الكافي لممارسة الجنس، واتهم هشام بالزنى (حسب الفصل 491 من القانون الجنائي). وهنا أيضاً، شك بعض الملاحظين أن هشام المنصوري سقط في فخ مخطط له. وهذا الفصل 491 يعاقب "الخيانة الزوجية" بالحبس من سنة إلى سنتين، في حالة شكاية الزوجة أو الزوج. وقال هشام أن تلك المرأة التي تعرّف عليها أخبرته أنها غير متزوجة (بينما اتضح فيما بعد أنها متزوجة). ثم حكمت عليه المحكمة ب 10 شهور حبساً نافذاً. وأنداك طبعاً، لم تتضامن مع هشام الأحزاب والحركات الإسلامية. والغريب أنه، حينما يتورط مسؤول "مخزني" (من «خدام الدولة»)، أو زعيم إسلامي، في فضيحة جنسية (مثل حالي عمر بن احمد، والحبیب الشوباني)، يوجد من يقنع فوراً الزوجة التي هي ضحية "الخيانة الزوجية"، بأن تتنازل عن المتابعة القضائية لزوجها. فيفلت زوجها المتهم (مثل عمر بن احمد، والحبیب الشوباني) من عقوبة سنتين سجناً (الموجودة في الفصل 491). ولاحظنا أنه، حينما انفضحت العلاقة الغرامية بين الوزير الإسلامي الحبيب الشوباني، وكاتبته الجميلة في الوزارة سمية بن خلدون، لم يطلب أحد تطبيق الفصل 491 المتعلق ب "الخيانة الزوجية" (مثلما حدث في حالة الزغبي هشام المنصوري). بل قالوا لنا أن الزوجة الأولى للحبیب الشوباني كانت «راضية تماماً» إلى درجة أنها هي التي أسرعت لكي «تخطب» لزوجها الزوجة الثانية سمية بن خلدون. كما أن زوجة عمر بن احمد تنازلت فوراً عن متابعة زوجها ب «الخيانة الزوجية»، ثم طلبت الطلاق من عمر بن

احماد، وحصلت عليه. وقرر عمر بن احماد وفاطمة النجار التعجيل بعقد زواجهما بشكل رسمي، وذلك بهدف التقليل من الحرج الذي تسبب فيه للحزب، وللحركة، بأسابيع قليلة قبل انتخابات 7 أكتوبر 2016 المقبل. ونلاحظ أن زوجات زعماء الحركات الإسلامية الأصولية ليس لهن حظ كبير. هؤلاء الزوجات يحبون أزواجهن، ولا يريدون سوءاً لأزواجهن، ولا يقبلون متابعتهم القضائية في حالة حدوث تعرضهن لخيانة زوجية. أما العازب المعارض هشام المنصوري، فلم يكن له مثل هذا الحظ. بل على عكس ذلك، وُجد من يسرع إلى إقامة الدعوة القضائية ضد "الخيانة الزوجية" التي تورط فيها هشام المنصوري. فكان مصيره السريع هو 10 شهور سجنًا نافذاً.

آدم: حسب قناعاتي العميقة، الأصل في فضيحة عمر وفاطمة، هو تحامل البوليس ضد الحركات الإسلامية. وكثير من الناس، في هذا الظرف السياسي الحساس، الذي يسبق الانتخابات البرلمانية، يعتقدون أنه لو لم يدبر البوليس مصيدة لعمر بن احماد وفاطمة النجار، لما وُجدت أصلاً هذه الفضيحة. والهدف هو الإساءة إلى حزب "العدالة والتنمية"، وإلهاء الناس بقضايا كاذبة.

إبراهيم: لا يا مواطن! وحتى إذا قبلنا جدلاً أطروحة أن وزارة الداخلية، أو النظام السياسي، هو الذي دبر «فخاً» لشيخينا المذكورين سابقاً، بهدف الإساءة إلى حزب "العدالة والتنمية" في الانتخابات البرلمانية القادمة، فإن العقل يقول لنا أن هذا «الفخ» المزعوم، لم يكن ممكناً، لولا أن الشيخين كانا من قبل متورطين في علاقة جنسية، متناقضة مع القانون، ومع «الشريعة الإسلامية». فليست الشرطة هي التي وضعت مولاي عمر بن احماد وفاطمة النجار داخل سيارة، في شاطئ "المنصورية"، على السادسة صباحاً،

وليست الشرطة هي التي أزالَت بعض ثيابهما، وألصقتهما في علاقة جنسية. وإنما الشيخين المذكورين هما اللذان كانا، منذ مدة، في علاقة غرامية خارج الزواج، وسقطا بالصدفة، خلال لحظة حميمية مُحرجة، في شباك بوليس، كانوا يبحثون، في منطقة الشاطئ، عن مجرمين يروجون المخدرات.

آدم: لو كانت الشرطة محايدة، لما وقعت هذه الفضيحة. إخواننا في الحركات الإسلامية هم الضحايا الرئيسيين لقساوة البوليس، ولمبالغته في البحوث، والتحقيقات، خاصة حينما يتعلق الأمر بفضائح جنسية.

إبراهيم: لا يا مواطن! لو عرفت عدد حالات الشخصيات التقدمية التي ورطها البوليس السياسي في فضيحة جنسية، في الماضي، لما نطقت بما قلته. على خلاف ظنون بعض الناس، لا يتحامل أحد على شيوخنا الإسلاميين الأصوليين، ولا يستغل أحد هذه الفضيحة الجنسية ضدَّهم، وإنما نحاسبهم على مقدار مَزاعمهم! هل نسيت، أم أنك تناسيت، أن هذين الشيخين، كانا من بين الإسلاميين الأصوليين الذين «ظلوا يهاجمون، منذ زمان طويل، الحداثيين المطالبين بالحريات الفردية، ويتهمونهم بالفسق، والفجور، ونشر الرذيلة... ويتهمون العلمانيين بالفساد، والفحشاء، وارتكاب المعاصي، وعدم خشية الله... وأشرطتهما الكثيرة لا زالت موجودة على الأنترنت، وعلى اليوتيوب... ولا يكفان عن إعطاء الدروس للشبان من الجنسين، ويحرِّمون التصافح بين الجنسين... ويجرِّمون مجرد النظرة بين الجنسين... ويمنعون الاختلاط بين الذكور والأناث... وإلاَّ وَعَدُوهم بمصير في جهنم»⁽¹²⁾! فشيوخنا الفضلاء الإسلاميون الأصوليون، يتكلمون باسم الله، وباسم

(12) badil.info/.(اسماعيل الحكوتي، في 25 غشت 2016، على موقع:)

الرسول، ويدعون أنهم وحدهم يفهمون الدين الصحيح، وأنهم وحدهم يحتكرون حق النيابة عن الإله، وأنهم يحتكرون تطبيق إرادة الله، ويمارسون التكفير، وأحيانا التقتيل، باسم الله، ويريدون فرض مجتمع متدين بالقوة، مجتمع يكون فيه الإيمان إجباريا، وتكون فيه العبادة إجبارية، ويكون فيه الخضوع المطلق لفقهاء الدين إجباريا، وأن يكون هذا الخضوع للفقهاء في كل الميادين، الدينية، والسياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والفكرية، والثقافية، وحتى في موضا اللباس. لذا سنكون دائما صارمين في محاسبة شيوخنا الإسلاميين الأصوليين الذين يحملون هذه المزاعم. ونقول لهم: نتمنى لكم الهداية، لأنكم كنتم، وستبقون دائما، دون مستوى مزاعمكم. وننصحكم بأن تثقفوا أنفسكم، قبل أن تزعموا إخضاع المجتمع لتصوراتكم المتخلفة. واستفيدوا من تجارب إخوانكم الإسلاميين الأصوليين الموجودين في بلدان أخرى. فكل بلد تسيطر فيه جماعات إسلامية أصولية، إلا وتشتعل فيه حرب أهلية شاملة، ومدمرة، مثلما حدث، مرارا وتكرارا، في كل من أفغانستان، ولبنان، والجزائر، وسوريا، والعراق، ومصر، والسودان، والصومال، واليمن، وليبيا، إلى آخره. وتاريخ مجمل الحركات الدينية الأصولية في العالم، سواء كانت هذه الحركات يهودية، أم مسيحية، أم إسلامية، كلها تعلمنا أن مآلها هو حتما ارتكاب سلسلة لا منتهية من الأخطاء، والفضائح، والحماقات، وحتى الجرائم في حق الإنسانية. وهذه السلسلة من الحماقات، هي التي ستقنع جماهير الشعب، على مدى 15 أو 30 سنة، بأن الحل الوحيد، هو فصل الدين عن الدولة، وفصل الدين عن السياسية، وسن حرية العقيدة، وحرية العبادة، وحرية عدم العبادة.

آدم: لكن ما الضرر إن كانت الحركات الإسلامية تكافح الرذيلة، وتدافع عن الأخلاق، وتشجع على حسن السلوك؟ إبراهيم: ومن نصب الحركات الإسلامية وصية على أخلاق المواطنين؟ وبأي حق يتصرف أنصار الحركات الإسلامية كـ «شرطة أخلاق»؟ ألا تعلم السوابق المتعددة في المغرب التي تصرف فيها أنصار الحركات الإسلامية كأنهم «أوصياء شرعيون على مراقبة أخلاق المواطنين»؟!

آدم: لماذا تتهم الإسلاميين بسوابق؟ وهل هناك سوابق؟ وما هي هذه السوابق؟

إبراهيم: أذكرك ببعض الحالات المشهورة منها فقط: - سابقة فتاتين في مدينة إنزغان (أغادير)، اللتين حاصرهما حشد من الإسلاميين الأصوليين، وهددوهما، بدعوى أن طول تنورتيهما (jupes) غير كاف. ولما حضرت الشرطة، اعتقلت الفتاتين (بدلاً من اعتقال الأشخاص الذين تهجموا عليهما)، ثم تابعت النيابة العامة الفتاتين الضحيتين بتهمة «الإخلال بالحياة العام».

- سابقة اعتداء جماعة من الإسلاميين الأصوليين، في مدينة فاس، على شاب اتهموه بـ «المثلية (homosexuel)»، وانهالوا عليه بالضرب، والركل، حتى هلكوه.

- سابقة خوض أشخاص من الإسلاميين الأصوليين لحملة منظمة ضد النساء غير المحجبات، وضد «لباس السباحة» (bikini) على الشواطئ، بهدف فرض نمط لباس «إسلامي»، يحجب المرأة كلها، بل يشوهها. كأن المرأة (وحدها، دون الرجل) هي كائن غير طبيعي، ويجب إخفاءها، أو سحبها من الفضاء العام.

آدم: أم م م ... المٌهم ... وعودةً لموضوعنا... كثيرون من الناس يعتقدون أنه، لو لم يدبّر البوليس مصيدة لِعَمْر بن احماد وفاطمة النجار، لما وُجِدَت أصلاً هذه الفضيحة.

إبراهيم: لا يا مواطن ! أرى أن فكرة «المؤامرة» هي فكرة راسخة لديك! أنت تُصرّ على أن هذه الفضيحة ما هي إلا «مؤامرة» ! كلامك غير دقيق. وماذا تريد أن يفعل البوليس ؟ هل تريد أن يعتقل البوليس كل المواطنين العاديين، إذا ضبطهم يمارسون الجنس خارج الزواج القانوني؛ أمّا إذا ضبط البوليس زعماء في الحركات الإسلامية يمارسون الجنس خارج الزواج القانوني، فإنك تريد أن يقول لهم البوليس: «إسمحوا لنا على الإزعاج، يمكنكم أن تستمروا بلا حرج في عملكم، والله يعاونكم» ! لا يا مواطن، هذا طرح غير معقول. كثيرون من الناس لا يعلمون أن بوليس المغرب يضبط في كل يوم، المئات، أو الآلاف، من حالات ممارسة الجنس خارج إطار الزواج القانوني. بينما مئات الآلاف من هذه الحالات تحدث يومياً، ولا يكتشفها أحد. ومعظم هذه الحالات (التي يضبطها البوليس) تُسوَّى بدون متابعة قضائية. وأقلية قليلة من هذه الحالات هي فقط التي تُحسم بمحاكمة، أو بالسجن. وحينما تحدث هذه الحالات، فلا أحد من الشعب يعبأ بها (باستثناء الأفراد الضحايا وعائلاتهم). لكن حينما يتورط زعماء من الحركات الإسلامية الأصولية، يصيرون: «نحن ضحايا متابعة بوليسية ! لقد سقطنا في كمين نصبه لنا البوليس»! وهذا كلام غير معقول.

آدم: كيف؟ ماذا تقصد؟ قلتَ خلال كلامك، أن حالات ممارسة الجنس خارج الزواج القانوني تعدّ في بلادنا، وفي كلِّ يوم، بمئات الآلاف؟ هل توجد حقاً هذه الحالات في مجتمعنا المسلم

بهذه الأعداد الكبيرة التي قُلتها سابقاً ؟ كيف ؟ نحن الذين ندعي أننا «خير أمة أُخْرِجَت للناس»؟!

إبراهيم: بالضبط ! حالات ممارسة الجنس خارج الزواج القانوني، التي تحدث في كل يوم بالمغرب، تُعدّ بمئات الآلاف ! نعم، تُعدّ في كل يوم بمئات الآلاف ! ولا تنفصح منها سوى نسبة ضئيلة جداً. ويمكن أن نقول أشياء مماثلة عن مجمل البلدان الأخرى المسلمة، مثل الجزائر، ومصر، والسعودية، والعراق، وتركيا، وإيران، وإندونيسيا، إلى آخره. ولا يستطيع أيّ دين في العالم، ولا أية دولة دينية، أن تقضي كلياً ونهائياً على ظواهر ممارسة الجنس خارج الزواج القانوني ! ومجمل الشعوب المسلمة، متشددة في خطابها الديني، لكن سلوكياتها مخالفة، بل مناقضة، لهذا الدين هو نفسه. وهذا الخلاف، أو النفاق، الموجود في الشعوب المسلمة، يوجد بنفس الحدة، لدى أعضاء وأنصار الحركات الإسلامية الأصولية. ويمكن لكل مواطن أن يكتشف، وأن يلاحظ، هذه الظواهر، في بيئته المجتمعية.

آدم: أوووه ! ... أنا لا أتفق معك ! أنتَ تبالغ جداً ! لا أظنّ أن المواطنين يمارسون الجنس خارج الزواج القانوني، وبهذه الدرجة، أو بهذا الانتشار، داخل مجتمعنا المسلم. أنتَ تتهجم على مواطنينا الأبرار، وتتهمهم، وتهينهم. وهذا غير مقبول.

إبراهيم: كلامك يُثبت، هو نفسه، أنك لا تعرف جيداً مجتمعك. أكتفي بأن أعطيك مثلاً واحداً، محدوداً، ومُعبراً، من بين المئات من الحالات. وهذا المثال هو حالة السيارات التي يمارس أصحابها الجنس داخل سياراتهم، في بعض الأماكن المعزولة، وخاصة منها الشواطئ (مثلما حدث في حالة عمر وفاطمة). وغالباً ما يلصق أصحاب هذه السيارات أوراقاً سوداء من البلاستيك على

زجاجات السيارة لإخفاء ما يحدث داخلها. فإذا أحصينا مجمل السيارات التي تقف، في كلِّ يوم، عند حلول المساء، بشاطئ البحر، في المدن والقرى الشاطئية، ابتداءً من شاطئ مدينة السعيدية شرقاً، ومروراً عبر شاطئ طنجة شمالاً، إلى شاطئ الدار البيضاء وسطاً، إلى شاطئ لڭويرة جنوباً، فقد نجد أن هذه السيارات تُعدّ، في كلِّ يوم، بمئات الآلف. وإذا أحصينا مجموع هذه السيارات على مدار سنة كاملة، فسنجد أنها تُعدّ بالملايين. أمّا إذا أحصينا كلِّ أنواع وأصناف ممارسة الجنس (خارج الزواج القانوني)، فإنها تُعدّ في كلِّ يوم واحد بمئات الآلاف. وهذه المشاهد تتكرّر (حسب ما أعرف) منذ أكثر من أربعين سنة !

آدم: هذا موضوع إحصائي جدير بأن يخضع للبحث. ويمكن اقتراح دراسة هذا الموضوع على "الهيئة العليا للتخطيط" !
إبراهيم: أنت من يقول ذلك، وليس أنا.

آدم: وماذا تريد أنت ؟ هل تريد أن يعتقل البوليس كل هؤلاء المواطنين الذين يمارسون الجنس خارج الزواج القانوني؟
إبراهيم: أبداً ! ما أريده هو: أولاً، أن تعترف الدولة، وأن تعترف الحركات الإسلامية الأصولية، وأن يعترف الشعب هو نفسه، أن أجزاء واسعة من الجماهير، ومن كلِّ الطبقات المجتمعية، ترغب في حريّات أكبر في مجال ممارسة الجنس. وأريد ثانياً، من هؤلاء المواطنين (الذين يرغبون في ممارسة الجنس)، أن يعوّا حاجياتهم، وحقوقهم، وأن يتجرؤوا على المشاركة في النضال الجماعي المشترك، من أجل إقرار حقوق الإنسان، وضمان الحريات الشخصية (بما فيها الحريّات الجنسية). وثالثاً، يجب على القانون القائم أن يعترف أن : «كلّ علاقة بين رجل وامرأة، إذا كانا راشدَيْن، وغير مرتبطين بزواج قانوني، وإذا كانت علاقتهما

سَلْمِيَّة، وبالتراضي المتبادل، وإذا لم تكن هذه العلاقة تشمل قاصراً، ولا معوقاً ذهنياً، وإذا لم يشك منها أي طرف ثالث (مثلاً يحدث في حالة الخيانة الزوجية المُشكَّكَ منها)، فإن هذه العلاقة لا تُعتبر جريمةً، ولو تخللتها علاقة جنسية (خارج الزواج القانوني)، ولا يحقّ، لا للدولة، ولا لأي طرف آخر، أن يتدخل فيها، ولا أن يعاقب عليها»⁽¹³⁾ !

آدم: بصراحة، وفي داخل نفسي، أنا لا أطيق الرذيلة. ولو كنتُ مسؤولاً كبيراً في الدولة، لَمَنَعْتُ كلَّ من لم يتزوج بطريقة قانونية من أن يمارس الجنس، وبأي شكل من الأشكال. وإلاّ عاقبته بأشدّ العقاب. لأنني أحبّ الأخلاق.

إبراهيم: ما قلته ليس «أخلاق»، وإنما هو «أغلاق» (على وزن جمع "غلق")، أو «أغلال»! لا يا مواطن! هل الأخلاق عندك هي أن تمنع ممارسة الجنس عن كلِّ المراهقين، وعن كلِّ العزّاب، وعن كلِّ الطلبة، وعن كلِّ الذين يعجزون عن عقد الزواج، وعن كلِّ الذين يرفضون الزواج لسبب ما، وأعدادهم تحصى بالملايين؟ بمثل هذا التشدد الأخلاقي، وغير العقلاني، فإنك تدفع كلِّ هؤلاء المواطنين نحو أنواع شتى من الانحرافات الجنسية. أطلب منك شيئاً من الرّحمة، والتفهّم، والتسامح. فحتى ممارسة الجنس، تستحق هي أيضاً شيئاً من المساواة الديمقراطية. فالقمع، والكبت، يقتلان الإنسان، بينما الحرّيات هي التي تُحييه، وتُعليه.

آدم: أتمنى ... أتمنى أنا أيضاً ... أن نصل إلى هذه الحرّيات، وكذلك إلى النضج السياسي، والثقافي، المرافق لها.

إبراهيم: يجب أن نختم هذا الحوار المُتشعّب، ولكن، قبل ذلك، أنبهك إلى أن كل الأحكام القاسية، الأخلاقية، والدينية،

¹³ كتاب: أية علاقة بين الدين والقانون، رحمان النوضة.

الموضوعة في الماضي، تُجاه ممارسة الجنس، كانت ناتجة عن كون ممارسة الجنس، كانت تؤدي حتمًا في الماضي إلى إنجاب الأبناء. وبعدها ابتكر العلماء والأطباء والمهندسون وسائل لمنع الحمل، تغيير موقف العالم تجاه ممارسة الجنس بشكل جذري. حيث تحولت ممارسة الجنس من نوع واحد (غير مُتحكَّم فيه)، إلى نوعين مختلفين من الجنس. واليوم، نُميز بين ممارسة الجنس من أجل الإنجاب، وممارسة الجنس من أجل الاستمتاع بالحياة. لهذا السبب أصبحت الأحكام القديمة غير صالحة. وغدى من الواجب على كل المواطنين، أن يُطوِّروا مواقفهم، تجاه ممارسة الجنس. ونظرًا لأن المواطن أصبح يتوقَّر على وسائل لمنع الحمل، فإن البشرية جمعاء، وفي كل بلدان العالم، تتطوَّر ببطء، نحو مواقف تجاه ممارسة الجنس خارج الزواج، تتسم أكثر فأكثر، بالمرونة، وبالتفهم، وبالتسامح، وبالتواضع، وبالاحترام المتبادل. لكن هذا موضوع آخر⁽¹⁴⁾، ويضيق المجال لتوضيحه.

آدم: فعلاً، هذا موضوع قد يتطلَّب وقتاً آخر، وحواراً آخر. إبراهيم: نقطة أخرى صغيرة قبل الختام، أصادرك أنني أحسستُ، في بداية حوارنا، أنك كنتَ حرجاً، أو متردداً، أو متضائفاً، من الدخول في نقاش حول فضيحة جنسية. وهذا إحساس طبيعي. لأننا جميعاً نتحاشى الكلام عن الجنس. لأننا قد نحسُّ بكون الحديث عن الجنس يجرُّ إلى النُّبش في شؤون شخصية، وإلى تناول شؤون حميمية، ومحرجة. ولأن الجنس يقترن في ذهننا بغرائز حيوانية، إلى آخره. لكن بعد حوارنا الحالي، ربما أنك لاحظتَ أن فضيحة الضحيتين عمر وفاطمة هي حدث مجتمعي هام، ويحتوي على جوانب قانونية، وفكرية، وثقافية، وفلسفية،

14 أنظر كتاب: "آية علاقة بين الدين والقانون"، رحمان النوضة.

وسياسية. ويستحقُّ أكثر من حوار واحد. ويحتمل أن تكون له في المستقبل تبعات متعددة ومفاجئة.

آدم: ماذا تقصد؟

إبراهيم: أوه... لا أقصد شيئاً، وإنما أخشى، إن لم تقدم مساعدة نفسية، إلى كل من عمر وفاطمة، أن يدفعهما تائب الضمير إلى فعل سيء، أو مؤسف، مثلما حدث في حالة الوزير الإسلامي السابق عبد الله باها، الذي يحتمل أن يكون قد انتحر، بسبب فضيحة ما.

آدم: الأطروحة الرسمية لم تقل أن عبد الله باها انتحر، وإنما مات نتيجة لدهسه من طرف القطار. فماذا تعني أنت بما قلته؟
إبراهيم: أوه... لا أعني شيئاً... لا أريد نقاش هذا المشكل...
إسمح لي، أنا أسحب ما قلته سابقاً.
آدم: لا أفهمك.

إبراهيم: أسحب ما قلته... أعتذر... إنما أقول، في رأيي المتواضع، أحسن طريقة لتلافي تكرار نفس الأخطاء، أو نفس الفضائح. الموصوفة بـ «المُخرجة»، أو «المُخلجة»، ليس هو تجاهل هذه الفضائح، أو نسيانها بسرعة، وإنما هو تعميق تحليل هذه الفضائح، ولو عبر نص أدبي. وهذا الأدب المكتوب، إذا كان صريحاً، ونزيهاً، يمكن أن يساعد القارئ، بل الأجيال، على المرور من الحياة العادية الروتينية، إلى التحليل العقلاني الهادئ. وقد يساعد على بلورة خلاصات مفيدة للجميع.

آدم: ها ها ها... أنت تمدح نفسك أيها الشاطر القارس، لأنك أدخلتني في حوار مُخرج، ومعقد!... لا، لا، أنا أمازحك. أعترف لك بصراحة أنني كنتُ فعلاً متحفظاً على الدخول في هذا

الحوار حول فضيحة جنسية، لكنني لاحظتُ فيما بعد أن هذا الحوار هو مفيد فعلاً. وأنه يستحق أن يُناقش.

إبراهيم: وختامًا، يمكن أن تُلاحظ أنه، في الوقت الذي تَهَيَّؤ فيه شعوب أخرى ديمقراطية غزوة الفضاء، واكتشاف معارف علمية دقيقة وجديدة، وابتكار تقنيات وتكنولوجيات مُبدعة، تُسهّل حياة الإنسان، إلى آخره، نجد أن مجمل المسلمين عبر العالم، من إندونيسيا إلى موريتانيا، مرورا عبر العراق، وسورية، واليمن، ومصر، والجزائر، والمغرب، كانوا، ولا زالوا، منذ قرابة ألف وخمس مئة سنة، غارقين في نقاشات متخلّفة، تدور حول الجنس، والجن، والقدر، والطائفية، والفتاوى، والمذاهب الدينية، إلى آخره. فمتى ستَجرأ شعوبنا على الرقيّ إلى مراتب شعوب العالم الأكثر عقلانية وديمقراطية.

آدم: شكرا على هذا الحوار الثقافي. والحوار ينفع، ولا يضر.
وإلى فرصة أحسن!
رحمان النوضه (الصيغة 5، في 13 شتنبر 2016).

oo